الجزيرة تكافل
aljazira takaful

# مستندات الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني أن يدعو السادة المساهمين للمشاركة والتصويت في اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول) والمقرر انعقادها في تمام الساعة ٠٦:٣٠ مساء يوم الثلاثاء بتاريخ ٠١-٠١-١٤٤٨هـ الموافق ١٦-٠٦-٢٠٢٦م ، عن طريق وسائل التقنية الحديثة.

- **الحقوق المرتبطة بإجتماع الجمعية العامة:**

أ. يحق لكل مساهم من المساهمين المقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية جلسة التداول التي تسبق اجتماع الجمعية العامة حضور اجتماع الجمعية وبحسب الأنظمة واللوائح.

ب. كما يحق للمساهمين مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة وذلك تطبيقاً للمادة (٩١) من نظام الشركات الجديد.

ت. أحقية تسجيل الحضور لاجتماع الجمعية تنتهي وقت انعقاد اجتماع الجمعية، كما أن أحقية التصويت على بنود الجمعية للحاضرين تنتهي عند انتهاء لجنة الفرز من فرز الأصوات.

- **التصويت الإلكتروني:**

بإمكان المساهمين المسجلين في خدمات تداولاتي التصويت إلكترونياً عن بعد على بنود الجمعية بدءاً من الساعة ٠١:٠٠ صباحاً من يوم الخميس ٢٦-١٢-١٤٤٧ هـ الموافق ١٢-٠٦-٢٠٢٦م وحتى نهاية وقت انعقاد الجمعية، وسيكون التسجيل والتصويت في خدمات تداولاتي متاحاً ومجاناً لجميع المساهمين باستخدام الرابط التالي www.tadawulaty.com.sa

- **جدول أعمال الجمعية:**

١. الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١-١٢-٢٠٢٥م ومناقشته.

٢. الاطلاع على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١-١٢-٢٠٢٥م ومناقشتها.

Aljazira Takaful Ta'awuni Co. - Insurance Joint Stock Co. Regulated and supervised by Insurance Authority. license No. 31|11|34, Capital S.R. 660,000,000 Fully Paid - C.R.No.: 4030231980 / 7001791990 – Toll Free: 8003040400, Web Site www.aljazirataka ful.com.sa National Address: Aljazira Takaful Ta'awuni Co., Al-Salama Dist- Hera'a st. - Unit No. 3217, Jeddah, 8048-23525, KSA.

شركة الجزيرة تكافل تعاوني، شركة تأمين تعاوني مساهمة خاضعة لإشراف ورقابة هيئة التأمين بترخيص رقم ت ع ر/ 31|11|34 برأس مال 660,000,000 ريال مدفوع بالكامل. رقم السجل التجاري: 4030231980 / 7001791990 - الهاتف الموحد: 8003040400 - الموقع الإلكتروني: www.aljazirataka ful.com.sa العنوان الوطني: شركة الجزيرة لتكافل تعاوني، حي السلامة - شارع هراء - وحدة رقم 3217، جدة 8048-23525، المملكة العربية السعودية

٣. التصويت على تقرير مراجعي الحسابات عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١-١٢-٢٠٢٥م بعد مناقشته.

٤. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١-١٢-٢٠٢٥م.

٥. التصويت على تعيين مراجعي الحسابات للشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي من العام المالي ٢٠٢٦م والربع الأول من العام المالي ٢٠٢٧م وتحديد أتعابهم.

٦. التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بمبلغ (٢٦,٤٠٠,٠٠٠) مليون ريال سعودي عن العام المالي ٢٠٢٥م ، (بواقع ٠,٤٠ ريال سعودي ) للسهم الواحد والتي تمثل (٤%) من قيمة السهم الإسمية)، على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع) في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة للشركة،على أن يبدأ توزيع الأرباح إعتباراً من يوم الثلاثاء بتاريخ ٣٠-٠٦-٢٠٢٦م.

٧. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بين الشركة وبنك الجزيرة (طرف ذو علاقة) المتمثلة في إيرادات التأمين ، والتي لأعضاء مجلس الإدارة الأستاذ نايف بن عبدالكريم العبدالكريم و الأستاذ محمد بن عبدالرحمن الموسى و الأستاذ سامي بن جدعان المهيد والأستاذ إبراهيم بن عبدالمجيد السلطان و الأستاذ نايف بن مسند المسند ، مصلحة غير مباشرة فيها. علماً بأن إجمالي مبلغ التعاملات التي تمت مع البنك في العام السابق بلغ ٨٦,٥٠٥ الف ريال سعودي دون شروط تفضيلية. (مرفق).

٨. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بين الشركة وبنك الجزيرة (طرف ذو علاقة) المتمثلة في وضع وديعة مرابحة ، والتي لأعضاء مجلس الإدارة الأستاذ نايف بن عبدالكريم العبدالكريم و الأستاذ محمد بن عبدالرحمن الموسى و الأستاذ سامي بن جدعان المهيد والأستاذ إبراهيم بن عبدالمجيد السلطان و الأستاذ نايف بن مسند المسند ،

مصلحة غير مباشرة فيها. علماً بأن إجمالي مبلغ التعاملات التي تمت مع البنك في العام السابق بلغ ١٦٠,٠٠٠ الف ريال سعودي دون شروط تفضيلية. (مرفق).

٩. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بين الشركة وبنك الجزيرة (طرف ذو علاقة) المتمثلة في صرف ودائع، والتي لأعضاء مجلس الإدارة الأستاذ نايف بن عبدالكريم العبدالكريم و الأستاذ محمد بن عبدالرحمن الموسى و الأستاذ سامي بن جدعان المهيد والأستاذ إبراهيم بن عبدالمجيد السلطان و الأستاذ نايف بن مسند المسند ، مصلحة غير مباشرة فيها. علماً بأن إجمالي مبلغ التعاملات التي تمت مع البنك في العام السابق بلغ ١١٥,٠٠٠ الف ريال سعودي دون شروط تفضيلية. (مرفق).

١٠. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بين الشركة و وشركة الجزيرة للأسواق المالية (طرف ذو علاقة) المتمثلة في العائد على الإستثمار المرتبط بالوحدة، والتي لأعضاء مجلس الإدارة الأستاذ نايف بن عبدالكريم العبدالكريم و الأستاذ محمد بن عبدالرحمن الموسى و الأستاذ سامي بن جدعان المهيد والأستاذ إبراهيم بن عبدالمجيد السلطان و الأستاذ نايف بن مسند المسند ، مصلحة غير مباشرة فيها. علماً بأن إجمالي مبلغ التعاملات التي تمت مع وشركة الجزيرة للأسواق المالية في العام السابق بلغت ١٤,٤٤٨ الف ريال سعودي دون شروط تفضيلية. (مرفق).

١١. التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحية الجمعية العامة بالترخيص الوارد في الفقرة (١) من المادة السابعة والعشرين من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقًا للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.

١٢. التصويت على صرف مبلغ ٢,٧٧٣,٥٦٢ ريال سعودي، كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

الجزيرة تكافل
aljazira takaful
معاً.. كالجسد الواحد

# تقرير لجنة المراجعة عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2025م

الجزيرة تكافل
aljazira takaful
معاً.. كالجسد الواحد

# تقرير لجنة المراجعة إلى الجمعية العامة للمساهمين

**السادة مساهمي شركة الجزيرة تكافل تعاوني**
**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،**

يسر لجنة المراجعة لدى شركة الجزيرة تكافل تعاوني أن تقدم لمساهميها تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والمتضمن تفاصيل عن أداء اللجنة لإختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في التنظيمات التشريعية الصادرة من الجهات الرقابية ذات العلاقة، ورأيها في شأن مدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية.

## 1. لجنة المراجعة

### 1.1 إختصاصات ومهام لجنة المراجعة

- ✓ ضمان وضع نظام فعال للرقابة الداخلية والالتزام.
- ✓ دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية والتأكد من صحتها قبل عرضها على المجلس.
- ✓ متابعة وتقييم خطة عمل المراجعين الخارجين وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام والتأكد من فعالية أداءالأعمال والمهام المنوطة بها وتقييم مستوى كفاءة وفعالية كل منها على حدة.

ولها في سبيل ذلك حق الإطلاع على سجلات ووثائق الشركة وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، كما تؤدي اللجنة مهامها المعتمدة بما في ذلك الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية و إدارة الإلتزام.

تشكل اللجنة بقرار من الجمعية العامة بناءاً على توصية مجلس الإدارة بعد الحصول على عدم ممانعة هيئة التأمين الكتابية على ألا يقل عدد الأعضاء المرشحين عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة وأن يكون أغلبهم من خارج مجلس الإدارة ويجب أن يمتلك عضوان على الأقل من بينهم رئيس اللجنة خبرات حديثة وذات صلة في مجال المحاسبة والإدارة المالية، يعين مجلس الإدارة رئيساً للجنة من الأعضاء المستقلين بموجب قرار يصدر من المجلس ويوثق في محضر اجتماع المجلس الذي تم فيه ترشيح رئيس اللجنة.

## 1.2 تكوين اللجنة وتصنيف الأعضاء ومؤهلاتهم وخبراتهم ووظائفهم الحالية والسابقة

قام مجلس الإدارة بالموافقة على تشكيل لجنة المراجعة لدورة المجلس الحالية والتي تبدأ من تاريخ الحصول على عدم ممانعة هيئة التأمين بتاريخ 2025/07/31م، ومدتها ثلاث سنوات حيث تنتهي بتاريخ 2028/07/16م، وتضم اللجنة في عضويتها الحالية كلاً من:

| | | |
|---|---|---|
| عضو مستقل | الأستاذ إبراهيم بن محمد الحرابي<br>عضو مجلس الإدارة | يحظى **الأستاذ إبراهيم** بسيرة مهنية وخبرة إدارية واسعة في الإدارات الرقابية في المؤسسات المالية حيث تقلد خلالها عدة مناصب قيادية، ويعد **السيد إبراهيم** عضو مجلس إدارة مستقل " شركة الجزيرة تكافل تعاوني"، كما يشغل عضوية لجنة المراجعة في شركة دراية المالية"، ورئيس لجنة المراجعة في شركة معمار للتطوير والاستثمار".<br><br>كما شغل منصب مستشار في" شركة نايف الراجحي الاستثمارية "، ونائب أول للرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة التدقيق الداخلي في" بنك الجزيرة "، ومدير عام الشؤون المالية والإدارية في "هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية "، و تولى عدة مناصب في " البنك المركزي السعودي"، شملت مدير إدارة العملة ، ومدير قسم أمن رقابة أنظمة المعلومات في إدارة التقنية البنكية ، ومدير قسم التدقيق الآلي في إدارة المراجعة الداخلية<br><br>.وسبق له عضوية مجلس إدارة شركة كير الدولية ورئيس لجنة المراجعة لشركة كير الدولية.<br><br>**الأستاذ إبراهيم** حاصل على بكالوريوس في الشريعة من" جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية"، ودبلوم عالٍ في الرقابة المالية من" معهد الإدارة العامة". |
| عضو خارج المجلس | الأستاذ خالد بن محمد الخويطر<br>عضو خارج المجلس | يُعد الأستاذ خالد خبيراً متمرساً في عضوية مجالس الإدارات والتخطيط المالي والحسابات والتكاليف والتسعير والتقدير، وإدارة النقدية، وإعداد الموازنات التقديرية وخطط العمل، وتحليل الاستراتيجيات والتوظيف وإدارة الموارد البشرية، إضافة إلى تحليل المخاطر والرقابة الداخلية. كما يرأس لجنة جودة الأداء المهني بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وسبق أن شغل منصب نائب رئيس لجنة إعداد المعايير المحاسبية ورئيس اللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة في الهيئة.<br><br>شغل الأستاذ الخويطر عدداً من المناصب القيادية، من أبرزها الرئيس التنفيذي والمالي لشركة الإلكترونيات المتقدمة المحدودة، ورئيس مجلس إدارة شركة مشبهات الطيران العربية المتقدمة. كما يتمتع بخبرة واسعة في عضوية مجالس الإدارات ولجان المراجعة، حيث شغل عضوية مجلس إدارة شركة جدوى للاستثمار وعضوية مجلس إدارة شركة بن لادن العالمية القابضة سابقاً، إضافة إلى عضوية مجالس ولجان مراجعة في عدد من الجهات منها شركة الدريس، والمجموعة السعودية للاستثمار الصناعي، ومصرف الإنماء سابقاً، ووقف الملك عبدالله، كما ترأس سابقاً لجنة المراجعة في أوقاف سليمان الراجحي.<br><br>ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة اتحاد الأسلاك، كما كان عضواً في فريق التحول لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية. وقد حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود، واجتاز اختبار زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكيين |
| عضو خارج المجلس | الأستاذ عبدالكريم بن عبدالله الشامخ<br>عضو خارج المجلس | يحمل **الأستاذ عبدالكريم** سيرة مهنية وخبرة إدارية واسعة في المجال الإداري والقيادي وتطوير الأعمال والإستراتيجي مختلف قطاعات الأعمال حيث تقلد خلالها عدة مناصب قيادية وعضوياته في مجالس الإدارات ومنها عمله كعضو لجنة المراجعة لدى شركة مجموعة سمنان القابضة وشركة الشرقية للتنمية و مجموعة بن لادن العالمية القابضة كما شغل منصب الرئيس التفيذي لعدد من الشركات الرائدة في الإقتصاد السعودي مثل شركة إتحاد مصانع الأسلاك و شركة العالمية لمشتقات البترول و شركة العربية للعود ، وهو حاصل درجة البكالوريس في المحاسبة من جامعة الملك سعود. |

## 1.3 تفاصيل إجتماعات اللجنة

| # | الإسم | طبيعة العضوية | عدد الإجتماعات: (10) إجتماعات | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الإجتماع الأول 2025-01-20م | الإجتماع الثاني 2025-02-11م | الإجتماع الثالث م2025-03-052 | الإجتماع الرابع 2025-03-13م | الإجتماع الخامس 2025-05-07م | الإجتماع السادس 2025-06-22م | الإجتماع السابع 2025-07-31م | الإجتماع الثامن 2025-11-02م | الإجتماع التاسع 2025-11-23م | الإجتماع العاشر 2025-12-04م |
| 1 | الأستاذ إبراهيم الحرابي | رئيس اللجنة | √ | √ | √ | √ | √ | √ | √ | √ | √ | √ |
| 2 | الأستاذ خالد الخويطر | عضو | √ | √ | √ | √ | √ | √ | √ | √ | √ | √ |
| 3 | الأستاذ عبدالكريم الشامخ | عضو | √ | √ | √ | √ | √ | √ | √ | √ | X | √ |

وخلال الفترة - من تاريخ إعتماد اللجنة إلى تاريخ هذا التقرير - قامت اللجنة بممارسة عدد من المسؤوليات ومن أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

1. مراجعة وإبداء الرأي بشأن القوائم المالية الأولية والسنوية و الإجتماع مع الإدارة التنفيذية و مراجعي الحسابات الخارجيين و رفع التوصية بشأنها إلى مجلس الادارة لإعتمادها، علماً بأن لجنة المراجعة حصلت على التأكيدات اللازمة من الإدارة التنفيذية بالشركة والمراجع الخارجي بكفاية المخصصات في القوائم المالية للعام المالي 2025 .
2. دراسة ومراجعة ترشيح مراجعي الحسابات الخارجيين لعام 2026/2025 للشركة، والتي تضمنت إرسال دعوات لمراجعي حسابات خارجيين مرخص لهم بمراجعة حسابات الشركة وضمان استقلاليتهم وكذلك دراسة تحليل العروض الفنية والمالية المقدمة والتي نتج عنها التوصية بترشيح عدد (2) من مراجعي الحسابات الخارجيين المستقلين للشركة لمراجعة الحسابات للسنة المالية 2025 حتى نهاية الربع الأول 2026 للشركة، وقد تم رفع توصية اللجنة بذلك إلى مجلس الإدارة.
3. دراسة خطة عمل المراجعة لإدارة المراجعة الداخلية و مراجعي الحسابات للشركة.
4. دراسة خطة عمل إدارة الإلتزام وإقرارها ومتابعة تنفيذها.

5. دراسة تقارير إدارة المراجعة الداخلية و إدارة الإلتزام ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

## 2. نتيجة المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة

**تنتهج الشركة إطاراً رقابياً مبنياً على الخطوط الرقابية الثلاث:**

**الخط الرقابي الأول**: تقوم الإدارات المختلفة في الشركة بمواءمة أنشطتها بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح الموضوعة والمعتمدة من الجهات المعنية.

**الخط الرقابي الثاني**: في حين تقوم الإدارات الرقابية المختلفة المتمثلة بإدارة الإلتزام، وإدارة المخاطر، والإدارة المالية، وإدارة أمن المعلومات بدور خط الدفاع الثاني، وتعنى بتقييم وقياس ومراقبة مستويات المخاطر المختلفة على كافة الأصعدة للعمليات اليومية حسب الأدوار المناطة بها، لضمان إتساقها مع الضوابط التي وضعت وبهدف الوفاء بالمتطبات النظامية والتشريعية والرقابية في هذا الشأن. وترفع هذه الإدارات تقاريرها الدورية للجان الإدارية الداخلية وللجان المنبثقة من المجلس حسب ما تضمنته لوائح عمل اللجان تلك، ومن ضمنها لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.

**الخط الرقابي الثالث**: تقوم إدارة التدقيق الداخلي بدور خط الدفاع الثالث والمعني بإجراء الفحوصات والمراجعات اللازمة حسب خطة التدقيق الداخلي وإبداء الرأي حيالها للجهات المعنية بذلك ومتابعة خطة التصحيح ورفع تقاريرها اللازمة للجنة المراجعة بشكل دوري.

**وبشكل عام، فقد تم التأكد بدرجة معقولة من تو افر إجراءات ونظم الرقابة الداخلية من حيث تغطية تلك الإجراءات للجو انب الرقابية الهامة والتي تؤثر بشكل جوهري على قيام الشركة بواجباتها حيال فعالية الضو ابط الرقابية الداخلية بأنشطة الشركة المختلفة.**

- **تقييم لجنة المراجعة حول كفاية ضو ابط الرقابة الداخلية للشركة:**

تضطلع الإدارة التنفيذية بمسؤولية تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظام رقابة داخلية فعال يشمل السياسات والإجراءات والعمليات التشغيلية والرقابية، وذلك تحت إشراف مجلس الإدارة وبما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة والامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة. وقد تم تصميم نظام الرقابة الداخلية

بالشركة بما يتوافق مع المتطلبات الصادرة عن الجهات التنظيمية والرقابية، مع قيام الإدارات الرقابية واللجان المختصة بمتابعة وتقييم فعاليته بصورة مستمرة.

وخلال عام 2025م، مارست لجنة المراجعة دورها الإشرافي من خلال مراجعة ومناقشة مجموعة متكاملة من التقارير المتعلقة بكفاية وفعالية الضوابط الرقابية والأنظمة، والتي شملت القوائم المالية، وتقارير الخبير الاكتواري المعين، وتقارير المراجعة الداخلية، وتقارير إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى تقارير المراجعين الخارجيين وتقارير الجهات التنظيمية والرقابية. كما تابعت اللجنة خطط الإجراءات التصحيحية المقدمة من الإدارة التنفيذية، وقامت بتقييم مدى كفايتها وفعالية تنفيذها، مع توثيق مناقشاتها وقراراتها في محاضر الاجتماعات ورفع الموضوعات الجوهرية إلى مجلس الإدارة بشكل دوري.

وقد عقدت اللجنة خلال العام اجتماعات دورية مع رئيس إدارة المراجعة الداخلية ورئيس إدارة الالتزام وممثلي الإدارة المالية ومراجعي الحسابات الخارجيين، إضافة إلى ممثلي الخدمات الاكتوارية والإكتواري المعين، حيث اطلعت على أبرز المستجدات والمسائل التي تتطلب متابعة اللجنة، كما استعرضت نتائج أعمال المراجعة وتقارير الجهات الرقابية وخطط المعالجة المرتبطة بها، وتابعت مدى الالتزام بتنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق الأطر الزمنية المعتمدة.

واستند تقييم لجنة المراجعة لكفاية نظام الرقابة الداخلية خلال هذا العام إلى نتائج أعمال المراجعة والتقييم الرقابي المنفذة فعلياً، وتقارير المتابعة الدورية الخاصة بمعالجة الملاحظات الرقابية، وما أظهرته من تحسن في مستوى استجابة الإدارة التنفيذية وتعزيز تطبيق الضوابط الرقابية عبر إدارات الشركة المختلفة، حيث تم تنفيذ ومعالجة غالبية الملاحظات التي تم رصدها من قبل الجهات الرقابية الداخلية والخارجية.

كما أخذت اللجنة في اعتبارها المبادرات التطويرية الاستراتيجية التي باشرتها الشركة، والتي تشمل مشروع تطوير وتحديث السياسات والإجراءات المؤسسية من خلال جهة استشارية متخصصة، إضافة إلى مشروع التحول إلى نظام تقني تشغيلي جديد يهدف إلى دعم العمليات التشغيلية وتعزيز كفاءة الضوابط الرقابية. وقد لوحظ أن البيئة التقنية الحالية تواجه بعض التحديات المرتبطة بقدرتها على مواكبة متطلبات التوسع والتطوير التشغيلي، الأمر الذي استدعى إطلاق مبادرة التحول التقني الجاري العمل عليها حالياً. ومن المتوقع

أن يسهم هذا المشروع، عند اكتماله، في تعزيز كفاءة الأنظمة الداعمة للرقابة الداخلية ورفع مستوى موثوقية المعلومات التشغيلية والرقابية.

واستناداً إلى ما سبق، ترى لجنة المراجعة — وبدرجة تأكيد معقولة — أن نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة يعمل بفعالية مقبولة في ضوء الضوابط والإجراءات الحالية، إلا أن مستوى نضج وفعالية بعض عناصر النظام — وبشكل خاص الأنظمة التقنية الداعمة للعمليات — ما زال يتطلب مزيداً من التطوير والتحسين، وذلك في ظل مشروع التحول التقني الجاري تنفيذه. وترى اللجنة أن استكمال هذه المبادرات يمثل عاملاً مهماً في تعزيز كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية خلال الفترات القادمة.

وفي ضوء التوجهات التنظيمية والتطورات التي يشهدها قطاع التأمين، ترى اللجنة أهمية استمرار الإدارة التنفيذية في تطوير عناصر نظام الرقابة الداخلية، وبالأخص البنية التقنية الداعمة للعمليات، بما يواكب المتطلبات التنظيمية والتشغيلية المستقبلية ويتماشى مع أفضل الممارسات المهنية.

كما تؤكد اللجنة أن أي نظام رقابة داخلية، مهما بلغت سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه، لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

**الأستاذ إبراهيم بن محمد الحرابي**

رئيس لجنة المراجعة

الجزيرة تكافل
aljazira takaful
معاً.. كالجسد الواحد

# تقرير مراجعي الحسابات عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2025م

**شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية مساهمة مهنية**
مركز زهران للأعمال
شارع الأمير سلطان
ص. ب. ٥٥٠٧٨
جده ٢١٥٣٤
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ٤٠٣٠٢٩٠٧٩٢

**المركز الرئيسي في الرياض**

**شركة بي كي إف البسام محاسبون ومراجعون قانونيون**
مركز النور التجاري
طريق المدينة المنورة
ص.ب ١٥٦٥١
جدة ٢١٤٥٤
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ٤٠٣٠٣٠٢٨٤٤

**المركز الرئيسي في الرياض**

**تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين في شركة الجزيرة تكافل تعاوني**
**(شركة مساهمة سعودية)**

## الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لشركة الجزيرة تكافل تعاوني – شركة مساهمة سعودية ("الشركة")، التي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وقوائم الدخل، الدخل الشامل، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، والتي تشتمل على السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الاخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

## أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة بشكل أكبر في قسم *مسؤوليات مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية* في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقًا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ("الميثاق")، كما ينطبق لمراجعة القوائم المالية للكيانات ذات الأهمية العامة. كما اننا التزمنا أيضاً بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات ذلك الميثاق. نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

## أمور المراجعة الرئيسية

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور، بحسب حكمنا المهني، ، التي كانت لها الأهمية البالغة في مراجعتنا للقوائم المالية للسنة المالية الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأى منفصلاً في تلك الأمور.

**تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين في شركة الجزيرة تكافل تعاوني (تتمة)**
**(شركة مساهمة سعودية)**

**أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)**

| أمر المراجعة الرئيسي | كيف عالجت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي |
|---|---|
| **تقييم مطلوبات عقود التأمين – تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، تعديل للمخاطر غير المالية (بالنسبة للعقود المقاسة بموجب نهج تخصيص الأقساط والرسوم المتغيرة) وهامش الخدمة التعاقدية (بالنسبة للعقود المقاسة بنهج الرسوم المتغيرة)**<br><br>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت التزامات المطالبات المتكبدة ٢٨٩,٦٨٥ ألف ريال سعودي بشكل إجمالي، والتي تشمل تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية للعقود المقاسة بموجب نهج تخصيص الأقساط والبالغة ٢٧٥,٧٠٧ ألف ريال سعودي و ١٣,٩٧٨ ألف ريال سعودي على التوالي، كما هو مبين في إيضاح ٧ حول القوائم المالية.<br><br>علاوة على ذلك، تبلغ تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية وهامش الخدمة التعاقدية للعقود المقاسة بموجب نهج الرسوم المتغيرة ١,٤٧٤,١٥٦ ألف ريال سعودي و١,٧٨٦ ألف ريال سعودي و١٣٠,٥٧٦ ألف ريال سعودي على التوالي، كما ورد في الإيضاح رقم ٧ حول القوائم المالية.<br><br>ينطوي تقدير التزامات المطالبات المتكبدة على درجة كبيرة من الأحكام. ويشمل ذلك تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية.<br><br>ترتبط القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بشكوك جوهرية تتطلب استخدام حكم الخبراء ضمن نماذج اكتوارية معقدة تعتمد على افتراضات موضوعية تتعلق بالأحداث المستقبلية. وتشمل الافتراضات الرئيسية افتراضات الوفيات والانقضاء والمطالبات النهائية وتقديرات النفقات. علاوة على ذلك، في حال طول مدة العديد من منتجات التأمين على الحياة، قد يكون للتغييرات الصغيرة نسبيا في الافتراضات الرئيسية تأثير كبير على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.<br><br>يتم تطبيق تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة ويعكس التعويض الذي تتطلبه الشركة لتحمل حالة عدم التأكد بخصوص مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية من المخاطر غير المالية عندما تستوفي الشركة التزاماتها بموجب عقود التأمين.<br><br>كما تستعين الشركة بخبيرا اكتواريا خارجيا "الخبير الاكتواري المعين" في تحديد تقديرات هذه الالتزامات.<br><br>نظرا لعدم التأكيد المتأصل والتعقيد والموضوعية التي ينطوي عليها تقييم تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية وهامش الخدمة التعاقدية الناشئة عن عقود التأمين، وللأهمية النسبية لهذه المبالغ، فقد اعتبرنا ذلك امر مراجعة رئيسي.<br><br>*يرجاء الاطلاع على الايضاح رقم ٣ للسياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية والأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات المحاسبية التي اعتمدتها الشركة.* | تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها ما يلي:<br><br>• فهم وتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الرئيسية المتعلقة بعملية المطالبات والاحتياطيات.<br><br>• تنفيذ إجراءات تحقق، على أساس العينة، على المبالغ المسجلة للمطالبات التي تم الإبلاغ عنها ودفعها، بما في ذلك مقارنة قيمة المطالبات القائمة مع الوثائق المرجعية المناسبة؛<br><br>• تقييم، على أساس العينة، مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة من قبل الإدارة في احتسابها لإلتزام المطالبات المتكبدة.<br><br>• إشراك المتخصصين االإكتواريين الداخليين لدينا من اجل:<br><br>o تقييم مدى معقولية النماذج والإفتراضات الإكتوارية المستخدمة لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لإلتزام المطالبات المتكبدة وتعديل المخاطر.<br>o تقييم هامش الخدمة التعاقدية المسجل مبدئيًا من خلال إعادة احتساب عينة من المنتجات المختارة وتحليل نمط اطفاءها خلال السنة؛ و<br>o تقييم قياس التدفقات النقدية المستقبلية من خلال إعادة احتساب عينة من المنتجات المختارة لعدة وحدات حسابية وتحليل التغييرات خلال السنة.<br><br>• تقييم مدى كفاية وملاءمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة ذات الصلة. |

**تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين في شركة الجزيرة تكافل تعاوني (تتمة)**
**(شركة مساهمة سعودية)**

**معلومات أخرى**

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراجعين الحسابات المستقلين حولها. من المتوقع أن يكون متاحا لنا بعد تاريخ تقرير مراجعين الحسابات المستقلين هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المشار اليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة اخرى أنه محرف بشكل جوهري.

عندما نقرأ التقرير السنوي للشركة، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، فإننا مطالبون بإبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية**

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالى المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والمتطلبات المطبقة لنظام الشركات، والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لاعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهرى ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم يكن لمجلس الإدارة نية لتصفية الشركة أو وقف العمليات، أو ليس لديها أي بديل واقعي بخلاف ذلك.

المكلفون بالحوكمة ,أي مجلس إدارة الشركة, مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالى للشركة.

**مسؤوليات مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية**

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهرى ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعين الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، الا انه ليس ضماناً على أن المراجعة التى تم القيام بها وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، سوف يكشف دائمًا عن تحريف جوهرى موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرية، بمفردها او في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع انها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية المراجعة وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين في شركة الجزيرة تكافل تعاوني (تتمة)
(شركة مساهمة سعودية)

**مسؤوليات مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)**

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراجعي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو، إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتعين علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراجعي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.

لقد قمنا بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة ونتائج المراجعة الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية التي حددناها خلال مراجعتنا للشركة.

كما زودنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وأينما ينطبق، أبلغناهم بالخطوات المتخذة لإزالة هذه التهديدات أو التدابير الوقائية المتبعة.

ومن الأمور التي تم ابلاغها للمكلفين بالحوكمة، قمنا بتحديد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة في مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية والتي تعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقرير مراجعي الحسابات المستقلين ما لم يمنع النظام أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأن التبعيات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن شركة كي بي ام جي للاستشارات المهنية

عبدالله عوده الكفي
ترخيص رقم: ٤٥٥

عن شركة بي كي اف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون

أحمد عبدالمجيد مهندس
ترخيص رقم: ٤٧٧

٣٠ مارس ٢٠٢٦ م
الموافق: ١١ شوال ١٤٤٧هـ
جدة، المملكة العربية السعودية

الجزيرة تكافل
aljazira takaful
معاً.. كالجسد الواحد

# التصويت على الأعمال والعقود عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2025م

شركة بي كي إف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون

## تقرير المراجع المستقل للتأكيد المحدود

**إلى السادة المساهمين شركة الجزيرة تكافل تعاوني**
**(شركة مساهمة سعودية)** **(٣/١)**

### المقدمة
لقد نفذنا إرتباط تأكيد محدود حول التبليغ المرفق للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ فيما يتعلق بالشركة الجزيرة تكافل تعاوني – شركة مساهمة سعودية ("الشركة") والذي أعدته الإدارة ووافق عليه مجلس الإدارة ("المجلس") الشركة وفقا للمعايير المطبقة المذكور أدناه وذلك للإمتثال لمتطلبات الماد ة رقم ٧١ من نظام الشركات ("التبليغ").

### الموضوع
إن موضوع إرتباط التأكيد المحدود هو التبليغ الذي أعدته الإدارة ووافق عليه المجلس كما هو مرفق بهذا التقرير والمقدم لنا.

### المعايير المطبقة
إن المعايير المطبقة هي متطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة، والتي تنص، مع مراعاة حكم المادة رقم (٢٧) من النظام، على أنه يجب على أي عضو في مجلس الإدارة أن يفصح للمجلس عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة له في المعاملات أو العقود التي تتم لحساب الشركة، وذلك للحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة. كما يجب على عضو مجلس الإدارة الإفصاح عن هذه المصلحة والإمتناع عن التصويت على قرار المجلس المتعلق بالموافقة على تلك المعاملات أو العقود. ويقوم مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بالمعاملات أو العقود التي يكون لأحد أعضائه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

### مسؤولية الإدارة
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد التبليغ وفقاً للمعايير المطبقة وضمان إكتمالها. وتتضمن هذه المسؤولية التصميم والتنفيذ والحفاظ على نظام الرقابة الداخلي فيما يتعلق بإعداد التبليغ بدون تحريفات جوهرية، سواء كانت نتيجة غش أو خطأ.

### مسؤوليتنا
إن مسؤوليتنا هي إبداء إستنتاج تأكيد محدود حول التبليغ بناءً على الإجراءات التي قمنا بتنفيذها والأدلة التي حصلنا عليها. أجرينا إرتباط التأكيد المحدود وفقًا للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل)، "إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ هذا الإرتباط للحصول على تأكيد محدود بشأن ما إذا لفت إنتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء إستنتاجنا للتأكيد المحدود .

### الأخلاقيات المهنية وإدارة الجودة
لقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين، والمعتمدة في المملكة العربية السعودية من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وكذلك بمتطلبات الاستقلال الواردة في الجزء (٤-أ) من مدونة مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين.

وقد طبقنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (١) – إدارة الجودة للمنشآت التي تقوم بعمليات تدقيق أو مراجعة القوائم المالية أو تأكيد أو خدمات ذات علاقة أخرى – والمعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليه، نحافظ على نظام شامل لإدارة الجودة يتضمن سياسات وإجراءات موثقة تتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية، والمعايير المهنية، والمتطلبات النظامية والتنظيمية ذات علاقة.

## تقرير المراجع المستقل للتأكيد المحدود

إلى السادة المساهمين شركة الجزيرة تكافل تعاوني
(شركة مساهمة سعودية)



### ملخص الاجراءات المنفذة

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول التزام الشركة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ:

- ناقشنا الإدارة فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لحصول أي عضو من أعضاء المجلس على أعمال وعقود مع الشركة.
- حصلنا على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة بجميع المعاملات والإتفاقيات المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء المجلس في الشركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- فحصنا محاضر إجتماعات المجلس والتي تشير إلى أن عضو المجلس أبلغ المجلس بالمعاملات والإتفاقيات المبرمة من قبل عضو المجلس خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، وأن عضو المجلس المعني لم يصوت على القرار الصادر في هذا الصدد خلال إجتماعات المجلس.
- فحصنا التأكيد الذي حصلت عليه الإدارة من أعضاء المجلس حول المعاملات والإتفاقيات التي أبرمها عضو المجلس خلال السنة.
- فحص توافق المعاملات والإتفاقيات المدرجة في التبليغ مع الإفصاح في الإيضاح رقم ١٦ حول القوائم المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

### قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا المتعلقة بإعداد التبليغ وفقًا لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات لقيود جوهرية، وعليه، فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم إكتشافها.

يعد إرتباط التأكيد المحدود أقل نطاقًا بشكل كبير من إرتباط التأكيد المعقول وفقًا للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد (٣٠٠٠) (المعدل)، "إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، فإن طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المنفذة لجمع الأدلة الكافية والملائمة كانت محدودة بشكل متعمد مقارنة بإجراءات إرتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على مستوى أقل من التأكيد من خلال إرتباط التأكيد المحدود مقارنة بإرتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أي أعمال مراجعة أو فحص تم تنفيذها وفقًا لمعايير المراجعة الدولية أو المعايير الدولية لإرتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه، فإننا لا نبدي رأي مراجعة أو إستنتاج فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة حول إعداد التبليغ.

ويتعلق هذا الإستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ولا ينبغي إعتباره تأكيدًا لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد تطرأ تغييرات على الأنظمة والرقابة يمكن أن تؤثر على صحة إستنتاجنا.

### الإستنتاج

بناءً على الاعمال التي تم القيام بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت إنتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات المطبقة للمادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ.

## تقرير المراجع المستقل للتأكيد المحدود

إلى السادة المساهمين شركة الجزيرة تكافل تعاوني
(شركة مساهمة سعودية)



### القيود على إستخدام تقريرنا

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك إستنتاجنا، حصريًا بناءً على طلب إدارة الشركة، وذلك لمساعدة الشركة ومجلس إدارتها على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة برفع التقارير إلى الجمعية العامة وفقًا للمادة رقم (٧١) من نظام الشركات. لا ينبغي إستخدام هذا التقرير لأي غرض آخر، أو توزيعه، أو الاقتباس منه، أو الإشارة إليه لأي أطراف أخرى دون الحصول على موافقتنا المسبقة، بإستثناء وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة. وإلى أقصى حد مسموح به نظاماً، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية تجاه أي طرف خارجي.

**عن شركة بي كي اف البسام**
**محاسبون ومراجعون قانونيون**

شركة بي كي اف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون
C. R. 1010385804
PKF Al Bassam
chartered accountants

أحمد عبدالمجيد مهندس
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٤٧٧
جدة: ٢٣ ذوالقعدة ١٤٤٧هـ
الموافق: ١٠ مايو ٢٠٢٦م



شركة بي كي إف البسام محاسبون ومراجعون قانونيون مسجل تجاري رقم ١٠١٠٣٨٨٨٠٤ وهي عضو في عائلة بي كي إف العالمية المكونة من شركات مستقلة قانونيا . ولاتحمل مسؤولية أو التزام عن أي أعمال أو امتناع عن أعمال تقوم بها أي شركة أو شركات مراسلة . الموقع الرسمي www.pkfalbassam.com البريد الإلكتروني info.sa@pkf.com

الجزيرة تكافل
aljazira takaful
معاً.. كالجسد الواحد

# قائمة بالمعاملات والعقود التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها

## (أ) فيما يلي تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م:

| اسم الجهة ذات العلاقة | العلاقة | طبيعة المعاملات | قيمة المعاملات الف ريال سعودي | شروط التعامل |
|---|---|---|---|---|
| بنك الجزيرة | مساهم ذو تأثير هام | إيرادات التأمين | 86,505 | بدون أي شروط تفضيلية |
| | | قسط التأمين المستلم | 17,152 | |
| | | عمولة مدفوعة | 502 | |
| | | مطالبات مدفوعة | 31,721 | |
| | | إيرادات عمولة على ودائع المرابحة | 9,204 | |
| | | إيرادات عمولة على ودائع قصيرة الاجل | 1,200 | |
| | | الاستثمار في الصكوك المصدرة من بنك الجزيرة | 10,000 | |
| | | وضع وديعه مرابحة | 160,000 | |
| | | صرف ودائع | 115,000 | |
| | | أرباح من الصكوك الصادرة عن بنك الجزيرة | 9,664 | |
| | | الربح من وديعة نظامية مودعة مع بنك الجزيرة | 2,643 | |
| | | **إجمالى معاملات بنك الجزيرة** | **443,591** | |
| شركة الجزيرة للأسواق المالية | شركة تابعة لمساهم ذو تأثير هام | العائد على الاستثمار المرتبط بالوحدة | 14,448 | بدون أي شروط تفضيلية |
| | | مصروفات أمين الحفظ | 418 | |
| | | وثائق التأمين المباعة | 787 | |
| | | **إجمالى معاملات الجزيرة كابيتال** | **15,653** | |
| شركة إتحاد الأخوة | مساهم هام | وثائق التأمين المباعة | 33 | بدون أي شروط تفضيلية |
| | | المطالبات المدفوعة | 1 | |
| | | **إجمالى معاملات شركة إتحاد الأخوة للتنمية** | **34** | |
| شركه درة التنمية المتقدمة | شركة يسيطر عليها قريب من الدرجة الأولى لعضو مجلس الإدارة | وثائق التأمين المباعة | 3,228 | بدون أي شروط تفضيلية |
| | | **إجمالى معاملات شركة درة التنمية المتقدمة** | **3,228** | |
| ابراهيم عبدالمحسن محمد السلطان | طرف ذو علاقة لعضو مجلس الإدارة | وثائق التأمين المباعة | 172 | بدون أي شروط تفضيلية |
| | | **إجمالى المعاملات مع إبراهيم عبدالمحسن محمد السلطان** | **172** | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين | وثائق التأمين المباعة | 232 | بدون أي شروط تفضيلية |
| | **إجمالى المعاملات مع مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين** | **232** | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| صقر نادرشاه | عضو مجلس الإدارة | وثائق التأمين المباعة | 26 | بدون أي شروط تفضيلية |
| خالد العثمان | عضو مجلس الإدارة | وثائق التأمين المباعة | 21 | |
| | | قيمة الاسترداد المدفوعة | 522 | |
| يحيى آل منصور | عضو مجلس الإدارة | وثائق التأمين المباعة | 20 | |
| مجلس الإدارة | | المكافآت والرسوم | 2,774 | |

**(ب)بالإشارة الى أسماء الجهات ذات العلاقة المذكورين اعلاه وطبيعة المعاملات الخاصة بهم، فإن الشركة تنوى التعامل معهم خلال عام 2026م، بنفس طبيعة المعاملات.**

**(ج) المبلغ المستحق من شركة الجزيرة للأسواق المالية (مساهم مؤسس) والبالغ 14,679 ألف ريال سعودي يمثل رصيد الحساب الاستثماري.**

**(د) تتضمن الإشتراكات المستحقة والتي تظهر في قائمة المركز المالي كما يلي:**

| **2025** | **طرف ذو علاقة** |
|---|---|
| **قيمة المعاملات الف ريال سعودي** | |
| 90,200 | بنك الجزيرة |
| 255 | شركة إتحاد الأخوة |
| 136 | شركه درة التنمية المتقدمة |
| 48 | الجزيرة للأسواق المالية |
| 7 | مجلس الإدارة |
| **90,646** | |

**(ه) تتضمن المطالبات تحت التسوية، كما هي موضحة في قائمة المركز المالي التالي:**

- مبلغ 41,290 ألف ريال سعودي لبنك الجزيرة "المساهم المؤسس"
- مبلغ 25 ألف ريال سعودي ليحيى آل منصور (عضو مجلس الإدارة).

**(و) عضو مجلس الإدارة الذي لديه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المعاملة لم يكن حاضرًا أثناء مناقشة المجلس، ولم يشارك في الإجراءات، ولم يُصوّت على القرار المتعلق بهذه المعاملة.**

| | |
|---|---|
| **الأستاذ/ إبراهيم بن محمد الحرابي**<br>**عضو مجلس الإدارة** | **الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالمجيد السلطان**<br>**عضو مجلس الإدارة** |
| **الأستاذ/ أشرف بن عدنان بسيسو**<br>**عضو مجلس الإدارة** | **الأستاذ/ سامي بن جدعان المهيد**<br>**عضو مجلس الإدارة** |
| **الأستاذ/ نايف بن مسند المسند**<br>**عضو مجلس الإدارة** | **الأستاذ/ محمد بن عبدالرحمن الموسى**<br>**عضو مجلس الإدارة** |
| **الأستاذ/ يحيى بن صالح آل منصور**<br>**نائب رئيس مجلس الإدارة** | **الأستاذ/ صقر بن عبداللطيف نادرشاه**<br>**عضو مجلس الإدارة المنتدب** |

**الأستاذ/ نايف بن عبدالكريم العبدالكريم**

**رئيس مجلس الإدارة**

شركة الجزيرة تكافل تعاوني، شركة تأمين تعاوني مساهمة خاضعة لإشراف ورقابة هيئة التأمين بترخيص رقم ت م ن /201312/34 برأس مال 660,000,000 ريال مدفوع بالكامل، رقم السجل التجاري: 4030251980 / 7001791990 ، الهاتف المجاني: 8003040400 ، الموقع الإلكتروني: www.aljaziratakaful.com.sa
العنوان الوطني: شركة الجزيرة تكافل تعاوني حي السلامة - شارع حراء -وحدة رقم 3217، جدة، 8048-23525، المملكة العربية السعودية.

Aljazira Takaful Ta'awuni Co.: Insurance Joint Stock Co. Regulated and supervised by Insurance Authority, license No. 201312/34, Capital S.R.: 660,000,000 Fully Paid C.R.No.: 4030251980 / 7001791990 – Toll Free.: 8003040400, Web Site www.aljaziratakaful.com.sa National Address: Aljazira Takaful Ta'awuni Co., Al-Salama Dist- Hera'a st. - Unit No. 3217, Jeddah, 8048-23525, KSA.